موجز تنفيذي

لا يزال زواج الأطفال تقليداً متفشياً في شتى أنحاء العالم، حيث تم تزويج فتاة واحدة من كل خمس فتيات في عام 2022 قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة[1]. وثمة تفاوتات كبيرة عبر البلدان. وقد ثبت أن لزواج الأطفال عواقب مدى الحياة على الفتيات من حيث ضعف النتائج التعليمية والصحية والاقتصادية، مما يحرمهن من حقوقهن الأساسية ويبقي الجيل القادم في ظروف سيئة. وقد تسببت جائحة كوفيد-19 بتفاقم هذه المسألة التي باتت تتطلب تدخلاً فعالاً ومقصودا، لا سيّما في أفقر البلدان التي تسجّل أعلى معدلات لزواج الأطفال[2]. وعلى الرغم من الاتجاه العام في زواج الأطفال يشهد انخفاضا، لا يزال المعدل الحالي لهذه الممارسة في المنطقة العربية ضخما، مع وجود تباين كبير بين البلدان[3]. وفي حين تراجع انتشار زواج الأطفال في جميع أنحاء المنطقة العربية من معدل فتاة واحدة من كل ثلاث فتيات ليشمل فتاة واحدة من كل خمس فتيات، شهد العقد الأخير ركوداً في هذا التقدم[4]. ويتزايد حجم الدراسات التي تُظهر على نحو متزايد الآثار السلبية لزواج الأطفال على مجموعة متنوعة من النتائج الإنمائية[5]. ومع ذلك، لا تزال الجهود المتضافرة والموارد اللازمة لتحييد هذه الممارسة غير كافية في جميع أنحاء المنطقة العربية. ولتحفيز زيادة الجهود الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال، تُبرز هذه الدراسة التكاليف الاقتصادية المترتبة على زواج الأطفال والآليات الرئيسية في هذا الصدد في عدد من البلدان العربية. ويقدم التقرير رؤىً متبصرة هامة حول العواقب الاقتصادية (أي تكلفة التقاعس عن القيام بالإجراءات اللازمة) إذا تم إهمال مسألة زواج الأطفال في البلدان العربية. وهو يشكل مادة قيمة لجهود الدعوة، حيث يهدف إلى لفت انتباه الحكومات إلى هذه المشكلة الملحّة.

هذه التكاليف الاقتصادية تنتقل من خلال الآثار الديمغرافية والاجتماعية والصحية الناتجة عن زواج الأطفال. وتشمل الآثار الديمغرافية حالات الحمل غير المرغوب فيه والإجهاض غير الآمن التي تُغيِّر من شكل النمو السكاني في المستقبل، ومعدلات بقاء الأم والطفل على قيد الحياة، والإنجاب. وتشمل الآثار الاجتماعية خسارة الفتيات اللاتي يتم تزويجهن في سن الطفولة لفرص التحصيل العلمي، مما يضر في نهاية المطاف بممارستهن لحقوقهن الأساسية، وقدرتهن على اتخاذ القرار، وفرص الحصول على دخل، والدعم المجتمعي وتمكينهن بشكل عام. أما الآثار الصحية فتشمل حالات الحمل والولادة لدى المراهقات، وارتفاع معدلات الخصوبة ووفيات وأمراض الأمومة بين النساء اللاتي يتزوجن في سن مبكرة. وهذه الآثار التي تتحملها الفتيات اللاتي يتزوجن في سن الطفولة قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، وقد تكون كذلك نقدية أو غير نقدية، ويتحمل تبعاتها الأفراد والأسر المعيشية، كما أنها تتراكم على مستوى الدولة.

ودرس تقرير المرحلة الأولى، بعنوان « تكلفة زواج الأطفال وأثره على دورة حياة الفتيات والنساء: أدلّة من الأردن وتونس والعراق ومصر»[6] الذي أعدته الإسكوا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب اليونيسف الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة عام 2023، تكاليف زواج الأطفال التي تتحملها النساء والفتيات في المنطقة العربية. وترتكز المرحلة الثانية من هذه الدراسة على التقرير السابق، وتوسع نطاق النتائج ليشمل قياس «التكاليف الاقتصادية لزواج الأطفال» في 13 دولة عربية من أصل 22 دولة تتوفر عنها البيانات ذات الصلة. وتهدف الدراسة إلى الإبلاغ عن التكاليف الاقتصادية لزواج الأطفال من حيث النسبة المئوية للخسارة في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية. كما تتناول من الناحية النظرية الطُرق المتعدِّدة التي يؤثر بها زواج الأطفال على النساء والفتيات على المستوى الفردي مع انعكاسات ذلك على أسرهن وبالتالي على الدولة.

ويستند هذا التقرير إلى أعمال سابقة[7]، متبِعاً نَهجاً أكثر متانة، ويلجأ إلى مجموعة واسعة من المؤشرات الديمغرافية والصحية والتعليمية ومؤشرات المدخلات الاقتصادية في عملية تقدير التكاليف، باستخدام منظور دورة الحياة لتوقع التكلفة الاقتصادية لزواج الأطفال في المنطقة العربية، وينطلق من سنة 2001 كسنة الأساس وصولاً إلى عام 2050. وهو يغطي كامل الفترة الزمنية الإنتاجية لفتاة تزوجت في سن الخامسة عشرة حوالي عام 2000. وقد جمعت البيانات المتعلقة بمؤشرات المدخلات من مصادر متعدِّدة، ولا سيّما الدراسات الاستقصائية الممثِلة

للأسر المعيشية على الصعيد الوطني، بما في ذلك الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية، والدراسة الاستقصائية العنقودية متعدِّدة المؤشرات، والدراسة الاستقصائية للقوى العاملة.

وتشير مجمل النتائج إلى أن النسبة المئوية للخسائر التي تعرَّض لها الناتج المحلي الإجمالي بسبب زواج الأطفال في 13 دولة عربية في عام 2021 بلغت 3.2 في المائة، ومن المتوقع أن تبلغ 3 في المائة في عام 2050. ومن المتوقع أن تبلغ الخسارة التراكمية للناتج المحلي الإجمالي حوالي 3 تريليونات دولار بين عامي 2021 و2050. وعلى الصعيد الإقليمي، سجلت تونس والجزائر والسودان ودولة فلسطين في عام 2021 خسائر ناهزت 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بسبب زواج الأطفال، في حين سجلت الجمهورية العربية السورية وقطر أدنى نسبة خسارة في الناتج المحلي الإجمالي، بلغت أقل من 1 في المائة. وبين عامي 2021 و2050، تشير التقديرات إلى أن الأردن وتونس والجزائر والسودان ودولة فلسطين ستسجل أكبر الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي التراكمي بسبب زواج الأطفال إذا ظلت معدلات زواج الأطفال على حالها.

من المهم الإشارة إلى أن التكلفة الاقتصادية لزواج الأطفال لا تعتمد فقط على معدلات زواج الأطفال ولكن أيضاً على الاختلافات في النتائج الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية بين الفتيات اللاتي تزوجن قبل بلوغهن سن 18 عاماً والفتيات اللاتي تزوجن في سن 18 عاماً وما فوق. لذلك، ستتكبد الأردن وتونس والجزائر تكاليف اقتصادية أكبر تُعزى إلى زواج الأطفال نظراً إلى ما لديها من تفاوتات أكبر على صعيد الخصوبة والتعليم بين الإناث المتزوجات دون سن 18 عاماً مقارنة بالمتزوجات في سن 18 عاماً وما فوق. ومن ناحية أخرى، في بلدان مثل العراق وموريتانيا على سبيل المثال، ترتفع معدلات انتشار زواج الأطفال، ولكن الاختلافات النسبية في معدلات الخصوبة والمستويات التعليمية في صفوف الأزواج الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً والأزواج بعمر 18 عاماً فما فوق ليست مرتفعة مقارنة بالأردن وتونس والجزائر، مما يحد من التكاليف الاقتصادية التي يتسبب بها زواج الأطفال.

وترتفع تقديراتنا (3.2 في المائة في عام 2021 للمنطقة العربية) مقارنة بالدراسات السابقة[8] التي تغطي البلدان الناشئة والنامية (1 في المائة) وجنوب آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا (1.4 في المائة). ويمكن أن يُعزى هذا التناقض إلى سببين، (1) الأول هو اختلاف التغطية الجغرافية في الدراسات الثلاث جميعها؛ أو (2) السبب الثاني وهو الفرق في إجراءات التقدير وعدد مؤشرات المدخلات التي يتم النظر فيها لكل نموذج. أما الدراسة الحالية فأكثر شمولاً من حيث المؤشرات المدخلة للنموذج. غير أن تقديرات إجمالي الناتج المحلي في 13 دولة عربية من هذه الدراسة تتوافق مع تقديرات البنك الدولي للبلدان المعنيّة.

وفي ما يتعلق بالآثار المترتبة على السياسات، تُسلِّط هذه الدراسة الضوء على حقيقة أن نطاق انتشار زواج الأطفال يسهم إسهاماً كبيراً في فشل الدول في تحقيق إمكاناتها الاقتصادية. وتنبع التفاوتات في التكلفة الاقتصادية لزواج الأطفال داخل المنطقة العربية، والتي تقاس بالخسارة في الناتج المحلي الإجمالي، من عاملين رئيسيين، هما انتشار زواج الأطفال، وفعالية أنظمة الرعاية الصحية والاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان. ومما لا غنى عنه أن تتخذ البلدان العربية إجراءات لمنع زواج الأطفال والتخفيف من الآثار الديمغرافية والصحية والاقتصادية المرتبطة به. ويمكن للبلدان تجنب الخسائر الاقتصادية من خلال معالجة القنوات الرئيسية التي تنتقل عبرها، ومن ضمنها ترويج تنظيم الأسرة وتوفير الرعاية الصحية للأمهات والأطفال للحد من ارتفاع معدلات الخصوبة ووفيات الأطفال، وضمان حصول الفتيات على التعليم قبل الزواج وبعده، وتوفير فرص في سوق العمل تتسم بالمرونة وتشجع المشاركة الفاعلة للمرأة في الأنشطة الاقتصادية.